

سياسة التحوط الكلية ودورها في تعزيز الوظيفة الائتمانية للمصارف التجارية في العراق
للمدة (2017 – 2023)

Macro-hedging policy and its role in enhancing the credit function
of commercial banks in Iraq for the period
(2017-2023)

أ.د. كمال كاظم جواد الشمري
Kamal Kazim Jawad Al-Shammari
كلية الإدارة والاقتصاد جامعة كربلاء
College of Administration and
Economics, University of Karbala
Kamal.k@uokerbala.edu.iq

مازن محمد علي نجم
Mazen Mohammed Ali Najm
كلية الإدارة والاقتصاد جامعة كربلاء
College of Administration and Economics,
University of Karbala
mazen.m@s.uokerbala.edu.iq

المستخلص

تهدف الدراسة الى بيان مدى تأثير المتغير المستقل والمتمثل بسياسة التحوط الكلية في الوظيفة الائتمانية للمصارف التجارية في العراق اذ تمثلت مشكلة الدراسة هل تساهم مؤشرات السلامة المالية والمتمثلة بسياسات التحوط الكلية في تعزيز الوظيفة الائتمانية للمصارف التجارية في العراق؟ يستعمل البنك المركزي بعض أدوات سياسة التحوط الكلية في العراق لغرض المحافظة على الاستقرار المالي وتقليل المخاطر النظامية وتبين الدراسة ان استعمال سياسة التحوط الكلية في العراق بشكل عام عرضة لشئى أنواع المخاطر ولعل المعاملات المالية الناجمة عن ممارسة الأنشطة الاقتصادية أكثر تعرضا لها وتأثرا بها اذ تم تحليل المتغيرات ماليا للمدة (2017 – 2023) سنويا ومن ثم استخدام البرنامج الاحصائي SPSS- V 26 لاختبار الفرضيات وفق أنموذج الانحدار الخطي المتعدد القياسي الذي كان مناسباً لهذه الدراسة. وظهرت الدراسة مجموعة من الاستنتاجات منها وجود علاقة تأثير ذات دلالة احصائية لمؤشرات سياسة التحوط الكلية في الائتمان النقدي والتعهدي للمصارف التجارية. ووصفت الدراسة بضرورة استخدام مؤشرات سياسة التحوط الكلية لتحقيق الاستقرار المالي وجعل القطاع المالي داعماً للنمو الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: سياسة التحوط الكلية، الوظيفة الائتمانية للمصارف التجارية

Abstract

The study aims to show the extent of the impact of the independent variable represented by the macro-hedging policy on the credit function of commercial banks in Iraq. The study problem was whether the financial soundness indicators represented by macro-hedging policies contribute to improving the credit function of commercial banks in Iraq. The Central Bank uses some macro-hedging policy tools in Iraq to maintain financial stability and reduce systemic risks. The study shows that the use of macro-hedging policy in Iraq in general is exposed to various types of risks, and perhaps the financial transactions resulting from the practice of economic activities are more exposed to them and affected by them. The variables were financially analyzed for the period (2017-2023) annually, and then the statistical program SPSS- V 26 was used to test the hypotheses according to the standard multiple linear regression model, which was

appropriate for this study. The study showed a set of conclusions, including the existence of a statistically significant impact relationship for macro-hedging policy indicators on the monetary and contractual credit of commercial banks. The study recommended the necessity of using macro-hedging policy indicators to achieve financial stability and make the financial sector supportive of economic growth.

Keywords: macroprudential policy, credit function of commercial banks

1-المقدمة

منذ الأزمة المالية العالمية في عام 2008 بدأت البنوك المركزية في مختلف دول العالم بتطبيق سياسات التحوط الكلية إلى عملها الرقابي لمراقبة وتقليل المخاطر النظامية وضمان الاستقرار المالي أذ أنه لا يوجد شك اليوم بأهمية وجود قطاع مالي مستقر يؤدي وظائفه بشكل كفوء لدعم نمو النشاط الاقتصادي الحقيقي وخصوصا القطاع المصرفي وتقليل الفقر وتعزيز الرفاهية الاقتصادية للمجتمع على الرغم من ظهور سياسات التحوط الكلية منذ السبعينات من القرن الماضي ألا أن توسع نشاط النظام المالي وتشابكه المعقد مع القطاع الحقيقي وتحرره وتكرار الأزمات المصرفية جعل من الضروري متابعة أداء ذلك النظام وضمان سلامته باستعمال أدوات ومؤشرات مختلفة ومنها سياسات التحوط الكلية أضف إلى حدوث الأزمة المالية العالمية لعام 2008 التي أعطت لسياسات التحوط الكلية زخماً قوياً للظهور والتطبيق من قبل البنوك المركزية لضمان الاستقرار المالي وتقليل المخاطر النظامية systemic risk في الاقتصاد

كشفت الدراسات بأن وجود مؤسسات مالية سليمة ليس كافياً وان وجود إطار أوسع للحفاظ على استقرار النظام المالي ككل يُعد ضروري وبالتالي فإن البنوك المركزية بحاجة إلى سياسات التحوط الكلية لتحقيق ذلك الهدف. وان سياسات التحوط الكلية تتألف من نطاق واسع من الأدوات ومؤشرات المدعومة بإجراءات مؤسساتية ملائمة تدبر عملية تطبيقها وأن سياسات التحوط الكلية تركز أكثر على النظام المالي ككل بدلاً من المؤسسات المالية بشكل منفرد على الرغم من أهمية سلامة المؤسسات المالية. أن تزايد المخاطر النظامية شجع البنوك المركزية للحفاظ على الاستقرار المالي من خلال تطبيق سياسة التحوط الكلية ومن ضمن هذه البنوك هو البنك المركزي العراقي حيث تم استعمال وتطبيق أدوات ومؤشرات سياسة التحوط الكلية اعتباراً من عام 2017 فقد وضح البنك المركزي العراقي هذا المفهوم من خلال تقرير الاستقرار المالي حيث إضافة مواضع جديدة مثل تحليل مؤشرات السلامة المالية للجهاز المصرفي و قياس حجم المخاطر المصرفية وقياس التركيز المصرفي وأن الاهتمام المتزايد من قبل البنك المركزي العراقي في موضوع تحقيق الاستقرار المالي في العراق نابع من مسؤوليته في ضمان نظام مالي سليم ومستقر والحفاظ عليه وتقليل المخاطر المحتملة بعد التنبؤ بها.

المحور الأول (منهجية الدراسة)

ان هذا المبحث يتضمن المنهجية العلمية التي تعد إطار لخطه الدراسة وكذلك رؤى الباحث فيما يخص مشكله الدراسة وكيفية معالجتها والإجابة عما يطرح من اشكاليات معرفيه وتطبيقيه وما يتعلق بالظاهرة المدروسة والعلاقة بين متغيراتها وعليه فان تحقيق الاهداف المرجوة من الدراسة تحددها المنهجية الموضوعية لهذا الغرض وعلى النحو الاتي:

أولاً: مشكلة البحث

ان انخفاض حجم الائتمان يعرقل التنمية الاقتصادية وفي ذات الوقت فان نمو الائتمان بمعدلات مرتفعة قد يخلق مشاكل مصرفيه وعدم استقرار مالي ويرجع ذلك الى عوامل وظروف عدة كالظروف السياسية والاقتصادية والامنية التي يمر بها البلد لذلك فان

تنظيم حجم الائتمان باستخدام سياسة التحوط الكلية التي يستخدمها البنك المركزي وبما يلائم الظروف الاقتصادية يجعل من سياسة التحوط تلعب دورا مهما في تحقيق الاستقرار المالي. ومن هنا يمكن التعبير عن مشكلة الدراسة الرئيسية الآتية:

1- ما سياسة التحوط الكلية؟ وهل تساهم سياسة التحوط الكلية في تعزيز الوظيفة الائتمانية للمصارف التجارية؟

حيث تنفرع المشكلة الرئيسية الى الآتي:

أ- ما مدى تأثير سياسة التحوط الكلية في الوظيفة الائتمانية للمصارف التجارية؟

ب- ما مدى ضرورة استخدام البنك المركزي لسياسات التحوط الكلية؟

ت- ما مدى تقليل المخاطر النظامية من خلال استخدام سياسة التحوط الكلية من قبل البنك المركزي؟

ثانياً: أهمية البحث

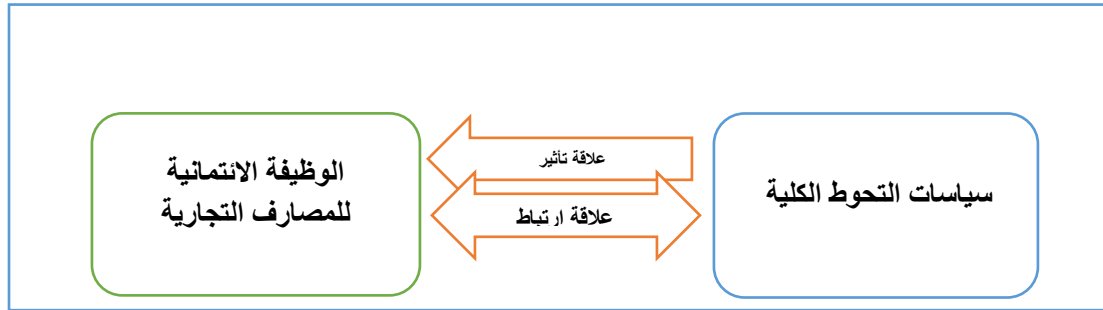
تركز الدراسة على أهمية دور سياسة التحوط الكلية التي تم تطبيقها من قبل البنك المركزي العراقي عام 2017 وفقا لمتطلبات بازل 3 لتعزيز الوظيفة الائتمانية للمصارف التجارية وذلك من خلال فهم تأثير سياسة التحوط الكلية التي يفرضها البنك المركزي العراقي على الوظيفة الائتمانية لمصاريف التجارية وكذلك تطبيق سياسة التحوط الكلية كأجراء وقائي يعد من العوامل المهمة في تحقيق ضمان الاستقرار المالي للمصارف التجارية وقياس العلاقة بين سياسة التحوط الكلية والوظيفة الائتمانية لمصرف تجارية و معرفة اهميه ما إذا كانت المصارف التجارية تم تعزيز الوظيفة الائتمانية لديها من خلال تطبيق سياسة التحوط الكلية التي يفرضها البنك المركزي العراقي.

ثالثاً: اهداف البحث

- 1- تحديد الدور المهم لسياسة التحوط الكلية من خلال تقييم دورها في تقليل المخاطر النظامية التي تواجه النشاط الاقتصادي.
- 2- معرفة مدى تأثير الوظيفة الائتمانية للمصارف التجارية بمؤشرات سياسة التحوط الكلية المتبعة من قبل البنك المركزي العراقي.
- 3- قياس وتقييم قدرة سياسة التحوط الكلية المطبقة من قبل البنك المركزي العراقي على أداء الوظيفة الائتمانية للمصارف التجارية مع بعضها البعض
- 4- تطبيق سياسة التحوط الكلية وبما يتناسب مع طبيعة القطاع المصرفي العراقي يؤدي الى زيادة في الاستقرار المالي لهذا القطاع وكذلك دعماً للنمو الاقتصادي.
- 5- توحيد الجهة التي تقوم بقياس ومتابعة مؤشرات التحوط الكلية لغرض وضع خطة واضحة لمواجهة المخاطر النظامية التي قد تهدد النظام المالي العراقي.

رابعاً: المخطط الفرضي للبح

اعتماداً على مشكلة الدراسة وأهدافها تم بناء نموذج للدراسة يجسد طبيعة العلاقة بين هذه المتغيرات ومقدار التأثير فيها ويوضح الشكل (1)



شكل (1)

المخطط الفرضي للبحث

خامساً: فرضيات البحث

يمكن صياغة فرضيات الدراسة بالآتي:

أولاً: الفرضية الرئيسية الأولى (توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين مؤشرات التحوط والائتمان التعهدي). وتفرع عنها الفرضيات الفرعية الآتية:

- 1- توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين نسبة فجوة الائتمان والائتمان التعهدي.
- 2- توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين نسبة تغطية السيولة والائتمان التعهدي.
- 3- توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين نسبة صافي التمويل المستقر والائتمان التعهدي.

ثالثاً: الفرضية الرئيسية الثالثة (تؤثر مؤشرات التحوط بصورة معنوية في الائتمان التعهدي). وتفرع عنها الفرضيات الفرعية الآتية:

- 1- تؤثر نسبة فجوة الائتمان بصورة معنوية في الائتمان التعهدي
- 2- تؤثر نسبة تغطية السيولة بصورة معنوية في الائتمان التعهدي.
- 3- تؤثر نسبة صافي التمويل المستقر بصورة معنوية في الائتمان التعهدي.

سادساً: أساليب جمع البيانات

استعمل الباحث عدة أساليب لجمع البيانات للدراسة الحالية لغرض اكمال الجانب النظري والعملي والتطبيقي كما يأتي:

1- الجانب النظري

اعتمد الباحث في تأطير الجانب النظري على مجموعه من المصادر ذات الصلة بموضوع الدراسة والتي تتمثل بالرسائل والكتب والاطاريح والبحوث والدراسات العربية والأجنبية وكذلك اعتمدت على شبكه المعلومات العالمية الانترنت بهدف اغناء الجانب النظري

2- الجانب العملي

جمع الباحث البيانات والاعتماد على النشرات الإحصائية السنوية للبنك المركزي العراقي المتمثلة بالتقارير الاستقرار المالي فيما يخص مؤشرات الدراسة وكذلك فيما يخص الائتمان النقدي والتعهدي اضافة إلى تمثيل البيانات بانيا وذلك عن طريق البرنامج الاحصائي V 26 spss .

سابعا: حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة بما يأتي:

الحدود الزمنية: تشمل الحدود الزمنية المدة من (2017 - 2022)

الحدود المكائية: (البنك المركزي العراقي)

المحور الثاني: الإطار النظري

أولاً: مفهوم سياسة التحوط الكلية:

ان الازمة المالية العالمية عام 2008 سبباً في تحفيز خبراء الاقتصاد الكلي على التفكير في أدوات سياسية جديدة من شأنها أن تساعد في ضمان الاستقرار المالي وقد بدأت البنوك المركزية والجهات التنظيمية المالية البحث عن اداة التحوط الكلية المناسبة ولكن بصرف النظر عن إيجاد الأداة المناسبة فإن صناع السياسات مهتمون أيضاً بفهم كيفية تحقيق ذلك ويجب النظر إلى عملية تحقيق الاستقرار الكلي للاقتصاد باعتبارها مشكلة تعزيز مشتركة حيث يتم استخدام السياسات النقدية والتنظيمية بشكل متضافر في السعي لتحقيق الأهداف النقدية والتحوطية الكلية وعندما يتم استخدام أدوات سياسة التحوط الكلية المرتبطة بالائتمان لمعالجة المخاطر الناتجة عن النمو الائتماني المفرط، فقد يكون من المفيد أيضاً الحد من مخاطر التمويل باستخدام الأدوات المرتبطة بالسيولة وتوفير وسادة باستخدام الأدوات المرتبطة برأس المال. (Lim,C,2011: 28).

وتعتبر سياسة التحوط الكلية هي السياسات التي إذا تم استخدامها أو تحققت سيكون لها تأثير كبير على النظام المالي والاقتصادي وكذلك هي تحدد وتخفف المخاطر التي تهدد الاستقرار الاقتصادي (Dunbar, 2016:10). وان استخدام سياسات التحوط الكلية هي تقليل من التكاليف الاقتصادي الناتجة عن تدهور الخدمات المالية التي تعتمد عليها الأسواق المالية و سياسات التحوط الكلية هي عبارة عن مؤشرات التي تضمن سلامة النظام المالي أو تمنع فقدان السيطرة على هذا النظام يعني أن هذه السياسات تستخدم لتجنب الصدمات الاقتصادية (Tomuleasa, 2015 : 645).

هناك إجماع متزايد بين صناع السياسات على ضرورة تبني نهج التحوط الكلي في التنظيم والإشراف وعلى الأقل يجب ان تكون هناك مجموعة من أدوات التحوط الكلي لتكون الخط الدفاع الأول لتحقيق الاستقرار ويعمل صناع السياسات في جميع أنحاء العالم حالياً على تنفيذ أدوات وأطر سياسات التحوط الكلية وتتضمن هذه الجهود التنسيق بين البنوك المركزية والحكومات والسلطات التنظيمية (Schoenmaker and Wierds,2011:13). أصبحت سياسة التحوط الكلية سياسة عامة شاملة في تحقيق الاستقرار المالي في مختلف أنحاء العالم لقد أحدث هذا المنظور الجديد تغييرات وتأثيرات عميقة على فهمنا لكيفية عمل الاقتصاد بأكمله عندما تؤخذ تأثيرات السياسات والإجراءات المالية في الاعتبار ودور السياسة النقدية في ظل وجود سياسات التحوط كلية،

والإطار المؤسسي للسياسة المثلى والتنسيق والتعاون بين السياسات النقدية والمالية والتحوطية لقد أحدث منظور التحوط الكلي ثورة في إنشاء مجلس الاستقرار المالي (FSB) وإعادة توجيه المنظمات الدولية الحالية لتوسيع وظائف المراقبة الخاصة بها لتشمل الاستقرار المالي العالمي والوطني وبناء مؤشرات مجمعة للاستقرار المالي بشأن المخاطر النظامية واختبارات الضغط وما إلى ذلك ويشبه هذا الأخير تشكيل مؤشرات مجمعة مثل الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات البطالة والدخل الوطني (51: Borchgrevink Ellingsrud, 2014).

ثانياً: أدوات سياسة التحوط الكلية:

قبل الأزمة المالية عام 2008 اعتمد بعض صناع سياسات التحوطية الكلية على أدوات ناعمة مثل الاتصالات وانضباط السوق للتأثير على سلوك المؤسسات المالية والمصارف التجارية لضمان الاستقرار المالي غير أن الأزمة المالية العالمية غيرت هذه النظرة وظهر إجماع على أن التدابير السياسية الصارمة على سبيل المثال متطلبات رأس المال الأعلى كانت مطلوبة لمعالجة المخاوف المتعلقة بالمخاطر النظامية ونتيجة لذلك بدأ صناع سياسات التحوطية الكلية في النظر في الحاجة إلى أدوات سياسية تحوط كلية لبناء المرونة في البداية داخل القطاع المصرفي والحد من تقلب دورة الائتمان وعلى الرغم من أن أصول الأزمات المستقبلية لا تزال غير معروفة فإن هذه التدابير تهدف إلى الحد من احتمالات وقوع مثل هذه الأحداث وتكاليفها في الأمد البعيد وتحظى قضايا سياسة التحوطية الكلية باهتمام خاص في البلدان المتأثرة بالأزمة المالية العالمية الأخيرة إذ تعتمد هذه البلدان في المقام الأول على المصارف التجارية وعلى هذا النحو فإن القطاع المصرفي يعتمد بشكل كبير على الائتمان المصرفي لتغطية العجز في الاستهلاك والاستثمار وبالتالي فإن القطاع المصرفي المستقر ضروري من بين عوامل أخرى لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام فإن سياسات التحوط الكلية التي تستهدف القطاع المصرفي ستكون مهمة لاستعادة الاستقرار المالي ومعالجة مثل هذه القضايا. (International Monetary Fund. Asia and Pacific, 2015:91)

حصل صناع سياسات التحوط الكلية من خلال البنوك المركزية على مجموعة واسعة من الأدوات التي يمكنهم من خلالها معالجة المخاطر النظامية المختلفة في القطاع المصرفي وتضمنت هذه الأدوات ما يلي: (International Monetary Fund, 2014:62)

- 1- التدابير المتعلقة بالإسكان لمعالجة المخاطر في سوق الإسكان والتي تشمل حدود نسبة القرض إلى القيمة ونسبة الدين إلى الدخل ومتطلبات أوزان المخاطر الأعلى على قروض الرهن العقاري في حساب نسب الأصول الرأسمالية ومتطلبات مخصصات خسائر القروض الأكبر على قروض الرهن العقاري والضرائب المرتبطة بالإسكان أو الأراضي.
- 2- تدابير القروض الاستهلاكية مثل حدود خدمة الدين على بطاقات الائتمان والقروض الشخصية
- 3- حدود الائتمان مثل السقف الصريحة على نمو الائتمان لدى البنوك أو نسبة القروض إلى الودائع.
- 4- تدابير رأس المال بما في ذلك متطلبات رأس المال المضادة للدورة الاقتصادية والقيود المفروضة على توزيع الأرباح.
- 5- التزويد الديناميكي والذي يتطلب بناء وسادة من المخصصات الاحتياطية خلال مرحلة الارتفاع في دورة الأعمال.
- 6- متطلبات الاحتياطي على الودائع بالعملة المحلية.

- 7- أدوات السيولة الأخرى مثل نسبة التمويل الأساسية الدنيا التي تلزم البنوك بالاحتفاظ بكمية كافية من التمويل بالتجزئة وتمويل الجملية الأطول أجلاً أو متطلبات أخرى لنسبة السيولة.
- 8- تدابير لتبسيط المعاملات بالعملة الأجنبية مثل الحدود الواسعة على الاقتراض بالعملة الأجنبية أو متطلبات الاحتياطي المحددة على الودائع بالعملة الأجنبية، أو متطلبات التوفير الإضافية على الإقراض بالعملة الأجنبية.
- 9- أدوات إدارة السيولة القائمة على الإقامة والتي تؤثر على النشاط المالي عبر الحدود من خلال التمييز على أساس الإقامة والتي يشار إليها غالباً باسم ضوابط رأس المال.

ثالثاً: أهمية سياسة التحوط الكلية:

إن أهمية سياسة التحوط الكلية ينبع من الحاجة إلى معالجة المخاطر المالية أو المخاطر النظامية التي تؤثر على الاستقرار المالي للاقتصاد بشكل عام والقطاع المصرفي بشكل خاص وتركز سياسة التحوط الكلية على السلامة المالية للمؤسسات المالية والمصارف التجارية وغيرها من الوسطاء الماليين ورغم أن المصارف التجارية قد تكون سليمة مالياً بشكل فردي فإن تصرفاتها الجماعية قد تخلق اختلالات داخل الاقتصاد وتجعل القطاع المصرفي عرضاً للصدمات السلبية بالإضافة إلى ذلك أدى التطور المالي والابتكار والتكامل إلى خلق روابط متبادلة بين المصارف التجارية وبين الاقتصاد الحقيقي والقطاع المالي أي الروابط المالية الكلية وخلال فترة من الضغوط المالية العامة يمكن للترابط بين المصارف أن يضخم تأثير أي صدمة على القطاع المالي أو القطاع المصرفي إن المصارف إذا لم تكن مرنة بالقدر الكافي فإن المشاكل في أحد المصارف أو القطاع المصرفي قد تؤدي إلى مشاكل على مستوى النظام بأكمله وقد تكون المصارف عرضة للصدمات المشتركة مما يؤدي إلى أزمة مصرفية نظامية في كلتا الحالتين (Bandt & Hartmann, 2000:35).

إن الروابط المالية الكلية القوية داخل الاقتصاد تعني أن الأزمات المصرفية النظامية قد تنطوي على تكاليف اقتصادية كبيرة للمجتمع مع تعطيل الإقراض العادي وأنشطة الوساطة الأخرى وبالتالي ينخفض النشاط الاقتصادي مما يؤدي إلى مزيد من التعمق في الأزمة المصرفية مع تدهور الوضع المالي للمقترضين ويطلق على خطر حدوث أزمة نظامية اسم المخاطر النظامية وتهتم السياسة التحوطية الكلية بالحد من إمكانية حدوث مثل هذا الحدث وبالتالي فإنها تتبنى منظوراً شاملاً للنظام بأكمله ولتعزيز الاستقرار المالي والحد من المخاطر النظامية تأتي أهمية السياسة التحوطية الكلية إلى تعزيز مرونة النظام المالي حتى يتمكن من الصمود في وجه الصدمات الاقتصادية الكلية المعاكسة وتسعى البنوك المركزية أيضاً إلى الحد من احتمالات تراكم نقاط الضعف المزعجة للاستقرار المالي للقطاع المصرفي بشكل كبير والتي قد تؤدي إلى ضائقة مالية منهجية من خلال استخدام سياسة التحوط الكلية وبالتالي فإن الهدف الثانوي للسياسة التحوط الكلية هو استقرار دورة الائتمان (International Monetary Fund, 2012:98).

تهدف سياسة التحوط الكلية إلى المساهمة بشكل فعال إلى تحقيق الاستقرار المالي المحلي والعالمي وإن التفاعل بين السياسة النقدية وسياسة التحوط الكلية له أهمية في التكاملات والتفاعلات القوية بين السياسات النقدية وسياسة التحوط الكلية تعزز الحاجة إلى إطار تحوطي كلي قوي وتفسر التكاملات السبب وراء اهتمام البنوك المركزية بضمان السعي الفعال إلى تطبيق سياسة التحوط الكلية وكثيراً ما تكون في طليعة الجهود الرامية إلى إنشاء أطر لسياسات التحوط الكلية كما تتطلب التفاعلات درجة معينة من التنسيق بين السياسات النقدية وسياسة التحوط الكلية مع الحفاظ على استقلالية السياسة النقدية ومصادقيتها. (International Monetary Fund, 2013).

رابعاً: استراتيجيات سياسة التحوط الكلية:

تواجه الاسواق المالية العالمية ازمات مالية حاده تؤثر على جميع قطاعات الاقتصاد العالمي تقريبا وخاصة القطاع المصرفي ومثال على ذلك الازمة المالية عام 2008 التي حدثت في الولايات

المتحدة الأمريكية التي تخص سوق القروض العقارية وهنا وجدت المصارف طرق للتعامل مع المخاطر المالية وهي سياسات التحوط وتتكون هذه السياسات من استراتيجيات لمواجهة مثل هذه الازمات (Eiteman,2004:199). يمكن لإدارة المصرف الاستفادة بشكل كبير من سياسة التحوط التي تهدف إلى تقليل التباين في القيمة الإجمالية وبشكل أساسي فإن مواقف الإدارة تجاه المخاطر وميلهم نحو التحوط لها تأثير مباشر على سياسة التحوط الكلية لغرض مواجهة الازمات المالية (Haushalter,2000:107). وكذلك تقوم ادره المصرف باستخدام سياسات التحوط بشكل مباشر لغرض معرفة حجم المتطلبات الثابتة الخاصة بالمصرف مقارنة بموجودات المصرف والتي بدورها تتناسب مع حجم المصرف ولذلك فإن هناك علاقة بين التحوط وحجم المصرف حيث إن المصارف التجارية التي لديها موجودات إجمالية كبيرة فإنها تعتمد على سياسات التحوط والاستراتيجيات الخاصة بهذه السياسات وكذلك أن سياسة التحوط الكلية تقلل من المخاطر النظامية التي تواجه عمل هذه المصارف (Nance,1993:267).

اهتم البنك المركزي العراقي في تحقيق الاستقرار المالي في خطته الاستراتيجية وذلك من خلال استحداث سياسات التحوط الكلية التي تعد من مهام السلطات الإشرافية من أجل أهمية وضرورة تقييم ومتابعة المخاطر النظامية بشكل مستمر وتعد مراحل تطور القطاع المصرفي بمثابة انعكاس جيد لتطور الاقتصاد وأن تنمية الوضع الاقتصادي والحفاظ عليه يعتمد على سلامة أداءه وهذا يتطلب مراقبته وتقييمه بشكل دوري لذلك ظهرت الحاجة إلى مراقبته من قبل المنظمين أو جهات خارجية تستخدم سياسات التحوط الكلية لتحليل ومقارنة السلامة المالية للمصارف (Seyedi et al, 2019 :208).

تحدث الازمة المالية عندما ينخفض الطلب على الموجودات المالية لقطاع واحد أو أكثر وبالتالي يفشل النظام المصرفي في تلبية التدفقات الخارجة أو قد يكون غير قادر على جذب تمويل جديد أو تجديد التزامات قصيرة الجل ففي هذا الاتجاه تعتبر سياسة التحوط الكلية التي تم العمل بها من قبل البنك المركزي مهمة للغاية بعد الازمة المالية العالمية لأنها تعطي بعض المؤشرات على مدى احتمالية انتقال المشكلات المالية إلى الاقتصاد الحقيقي (Almahadin& al, 2020:221).

خامساً: إدارة المخاطر واهدافها

1- مفهوم إدارة المخاطر

لتحديد المخاطر داخل المصرف او المؤسسات المالية وتقييم عوامل الخطر المختلفة من الضروري إدارة المخاطر من خلال استخدام طريقة التحليل والتقييم للمخاطر وان تحليل المخاطر بشكل مناسب يعتمد على عمل هذه المؤسسات ومركزها المالي وكذلك من خلال انشطتها المختلفة وان التحوط هو استراتيجية لإدارة المخاطر في القطاع المالي (Kokand& Moravcová 2019: 42).

ويمكن تعريف إدارة المخاطر هي التفكير بشكل منهجي في جميع المخاطر المحتملة أو المشاكل التي تواجه المصارف التجارية قبل حدوثها وضع إجراءات من شأنها تجنب هذه المخاطر أو الحد من آثارها أو التعامل مع هذه الآثار حيث تمكن هذه العملية من معرفة المخاطر واعداد استراتيجية للسيطرة عليه ويمكن تعريفها أيضا هي تنظيم متكامل يهدف إلى مجابهة المخاطر بأفضل

الوسائل وأقل التكاليف وذلك عن طريق اكتشاف الخط وتحليله وقياسه وتحليل وسائل مجابته مع اختيار أنسب هذه الوسائل لتحقيق الهدف المطلوب (6: Devente, 2013).

يعتمد القطاع المصرفي في مضمونة على فن إدارة المخاطر واستخدام سياسات التحوط الكلية لغرض إدارة المخاطر وبدون المخاطر تقل الأرباح أو تنعدم فكلما قبل المصرف أن يتعرض لقدرة أكبر من المخاطر نجح في تحقيق جانب أكبر من الأرباح ومن هنا تأتي أهمية اكتشاف المصرفيين لمخاطر عملهم، ليس لتجنبها بل للعمل على احتوائها بذكاء لتعظيم العائد على الاستثمارات الذي هو في النهاية المقياس الحقيقي للنجاح وعلى ذلك فإن حسن إدارة المخاطر يشمل المرور بأربعة مراحل أساسية: (خالد وهيب، 2009: 10)

أ - تعريف المخاطر التي يتعرض لها العمل المصرفي.

ب - القدرة على قياس تلك المخاطر بصفة مستمرة من خلال نظم معلومات ملائمة.

ت - اختيار المخاطر التي يرغب المصرف في التعرض لها.

ح - مراقبة إدارة المصرف لتلك المخاطر وقياسها بمعايير مناسبة واتخاذ القرارات الصحيحة في الوقت المناسب لتعظيم العائد مقابل تحجيم المخاطر وهو جهد متواصل لا ينتهي ويمثل صميم العمل المصرفي عليه فإن إدارة المخاطر هي نظام متكامل وشامل لتهيئة البيئة المناسبة والأدوات اللازمة لتوقع ودراسة المخاطر المحتملة وتحديد قوتها وقياسها وتحديد مقدار آثارها المحتملة على أعمال المصرف وأصوله وإيراداته ووضع الخطط المناسبة لما يلزم ويمكن القيام به لتجنب هذه المخاطر أو لكبحها والسيطرة عليها وضبطها للتخفيف من آثارها إن لم يمكن القضاء على مصادرها.

2- أهداف إدارة المخاطر المالية:

تتمثل أهداف إدارة المخاطر المالية إلى ما يلي: (خالد وهيب، 2009: 12)

أ - المحافظة على موجودات المصرف الموجودة لحماية مصالح المستثمرين المودعين والدائنين.

ب - إحكام الرقابة والسيطرة على المخاطر في الأنشطة أو الأعمال التي ترتبط بالأوراق المالية والتسهيلات الائتمانية وغيرها من أدوات الاستثمار.

ت - تحديد العلاج النوعي لكل نوع من أنواع المخاطر وعلى جميع مستويات.

ث - العمل على الحد من الخسائر وتقليلها إلى أدنى حد ممكن وتأمينها من خلال الرقابة الفورية أو من خلال تحويلها إلى جهات خارجية.

ج - إعداد الدراسات قبل الخسائر أو بعدها وذلك بغرض منع أو تقليل الخسائر المحتملة، مع تحديد أية مخاطر يتعين السيطرة عليها واستخدام الأدوات التي تعود إلى دفع حدوثها أو تكرار مثل هذه المخاطر.

ح - حماية عمل المصارف وذلك من خلال حماية قدرتها الدائمة على توليد الأرباح رغم أي خسائر عارضة.

سادساً: مفهوم وأهمية مؤشرات التحوط الكلية

1- مفهوم مؤشرات التحوط الكلية:

واجهت العديد من البلدان في العقود الأخيرة من القرن العشرين وبداية القرن الحالي سلسلة من الأزمات المالية كان آخرها أزمة الرهن العقاري عام 2008 ويمكن تعريف الأزمة المالية التي تواجه الدول بأنها عبارة عن موقف تتعرض له الدولة ويستشعر صانع القرار فيها بدرجة عالية من التهديد للمصالح والقيم الجوهرية للدولة والتي أدت إلى انهيار العديد من المصارف في

البلدان المختلفة إذ استمر مسلسل التعثر للمؤسسات المالية الكبيرة الواحدة تلو الأخرى وفي ظل عولمة القطاع المالي والمصرفي فإن عدم تبني وتطبيق أطر رقابية محلية ودولية مناسبة للتعامل مع الابتكارات المالية من مشتقات وأدوات مالية معقدة سيؤدي حتمًا إلى إضعاف دور إدارة المخاطر في المؤسسات المالية وبالتالي تعثر القطاع المالي والاقتصادي الكلي (ابراهيم عاكوم، 2009: 18)

إذ برهنت الأزمة المالية الأخيرة عن الحاجة إلى إصلاح جذري للنظام المالي وبالتالي تسليط الضوء على أهمية إعادة تقييم هيكل النظام المالي وتعزيز الإطار المالي لإدارة الأزمات وإعادة توجيه الاهتمام بالمخاطر المنتظمة وذلك من خلال دور سياسة التحوط الكلية إذ شهدت العقود القليلة الماضية فجوة كبيرة بين سياسات الاقتصاد الكلي وتنظيم المؤسسات المالية والمصارف التجارية (Victoria, 2009: 3).

2- أهمية مؤشرات التحوط الكلية

يتطلب أداء المصارف والمؤسسات المالية دعم التحليل المناسب وتوفير قاعدة معلومات شاملة إذ إن رصد وتقييم المخاطر النظامية المحتملة ينبغي أن يستند إلى مجموعة واسعة من البيانات ذات الصلة على مستوى الاقتصاد الكلي ومؤشرات التحوط الكلية فضلاً عن المعلومات التي يتم الحصول عليها من السوق (Tsatsaronis, 2011: 22).

يتعرض النشاط المصرفي للعديد من المخاطر المالية التي تؤثر على أدائه لأن المصارف تلعب دورًا مركزيًا في الوساطة المالية فإن تحليل هذا الاداء يعتمد على الكفاءة والإنتاجية والسيولة والقدرة التنافسية والربحية لذلك تعد مؤشرات التحوط الكلية دليل للإنذار المبكر ومؤشرات تحليل وتقييم ومتابعة متانة وهشاشة النظام المصرفي من أجل دعم الاستقرار المالي وتحديد المخاطر التي قد ينتج عنها في أسوأ الأحوال فشل للقطاع المصرفي تتمثل أهمية مؤشرات التحوط الكلية كما يلي (Babihuga, 2007: 39-40). (2).

1. الحاجة الماسة بتطبيق لوائح السلامة المالية للمصارف وتنفيذ المبادئ المصرفية التحوطية لكي يكون عملها في حالة سليمة بحيث لا تضر بالأفراد المرتبطين بالخدمات المصرفية.
2. تسمح بأن يكون تقييم القطاع المال والمصرفي مبنيًا على مقاييس كمية موضوعية من خلال تصميم برنامج لتقييم القطاع المالي ولتحديد نقاط القوة والضعف في النظام المالي والعمل على تطوير الاستجابات للسياسة المناسبة التي من الممكن اتباعها.
3. تساعد على تكريس مبدأ الشفافية والإفصاح وإتاحة كافة المعلومات لعملاء السوق والجمهور.
4. تعمل على كشف مخاطر انتقال عدوى الأزمات المالية والعمل على التقليل من حدتها.
5. تعمل المؤسسات الشرفية على إيجاد طرق توجيهية لتطوير خطط الإدارة للآزمات المالية ومواجهتها وهي مؤشرات إنذار مبكر عن الآزمات والصدمات المصرفية التي تحدث في القطاع المصرفي.

سابعاً: مؤشرات السلامة المالية والمؤشرات المستخدمة في العراق

1- مؤشرات السلامة المالية

هناك ستة مؤشرات للسلامة المالية لتقييم أوضاع القطاعات المالية وغير المالية وهذه المؤشرات تدل على مدى صلابة واستقرار النظام المصرفي والمالي وتساعد على تقييم مدى قابلية القطاع المصرفي للتأثر بلازمات والصدمات الداخلية أو الخارجية والاقتصادية عموماً، وهي تعمل كأداة إنذار مبكر في حالة تعرض الجهاز المصرفي للخطر وهناك العديد من المؤشرات لكن

سيقتصر البحث على مؤشر كفاية رأس المال ومؤشر نسبة السيولة ومؤشرات الإيرادات والربحية ومن خلال شكل (2) يمكن توضيح هذه المؤشرات للقطاع المصرفي كما يلي: (Bunn & Redwood,2003:20).
جدول (2) مؤشرات السلامة المالية

ت	المؤشرات الرئيسية	المفهوم	المؤشرات الفرعية لهذا المؤشر
1	مؤشر نسبة كفاية رأس المال	يعد مؤشر نسبة كفاية رأس المال هو من أهم المؤشرات التي يستخدمها المصرف للتعرف على ملاحة المصرف وقدرته على تحمل الخسائر المحتملة إذ كلما زاد رأس المال قلّ احتمال له العسر المالي وترتفع تبعاً لذلك درجة ملاعته المالية لذلك أولى البنك المركزي العراقي عناية خاصة لتعزيز المركز المالي للمصارف عن طريق زيادة رؤوس أموالها وتم الاعتماد على معيار بازل II لقياس كفاية رأس المال.	مؤشر نسبة كفاية رأس المال
2	مؤشرات السيولة	استخدمت بازل III إطار جديده لتنظيم السيولة إذا ركز على رؤوس الاموال ذات الجودة العالية يتألف المعيار الجديد للسيولة من نسبة تغطيه السيولة الامر الذي يتطلب من المصارف ان تحتفظ بكميه من الموجودات السائلة عالية الجودة تمكنها من مواجهه حالات الضغط لمدته لا تقل عن 30 يوم وكذلك من نسبة صافي التمويل المستقر الذي يعد اداة رقابية لقياس مستوى السيولة وبدا استخدام هذه النسبة من قبل البنك المركزي العراقي ابتداء من عام 2017 يتمتع الجهاز المصرفي بمناسيب سيولة عالية تفوق المحددة من قبل البنك المركزي العراقي إذ إنّ امتلاك المصرف لمستوى ملائم من السيولة يبقي التحدي كبير أمام إدارة المصارف لأنه يكون أمام مفاضلة بين الربحية والسيولة وبحساب نسب هذه المؤشرات نجد ان الجهاز المصرفي نسبة سيولة عالية تمنحه درعا ضد الازمات الناتجة عن السحوبات التي قد يتعرض لها	نسبة تغطية السيولة (LCR) نسبة التمويل المستقر المتاح (NSFR) الموجودات السائلة / المطلوبات قصيرة الأجل موجودات السائلة / إجمالي الودائع الموجودات السائلة / إجمالي الموجودات الائتمان النقدي / الودائع فجوة التمويل (فجوة الائتمان)
3	مؤشرات جودة الموجودات	تشكل جودة ونوعية الموجودات حجر الأساس لمستوى مصداقية معدلات رأس المال لكون معظم مخاطر الإعسار	نسبة القروض غير العاملة / إجمالي الائتمان النقدي

نسبة القروض غير العاملة / إجمالي الموجودات	المالي في المؤسسات المالية تنجم غالبا من طريق نوعية الموجودات أو مصاعب تحويلها إلى سيولة عند الحاجة إليها.		
نسبة القروض غير العاملة / رأس المال			
نسبة العائد على الموجودات	تم استخدام البنك المركزي العراقي هذه المؤشرات لغرض قياس نسبة العائد على الموجودات وكذلك قياس نسبة العائد على حقوق الملكية وعند حدوث انخفاض في هذه في نسبة على الموجودات يؤدي الى زيادة قيمه الموجودات بالعملة الأجنبية نتيجة تغير سعر صرف العملة العراقية امام الدولار الأمريكي اما استخدام نسبة العائد على حقوق الملكية تعكس هذه النسبة معدل العائد الذي يحصل عليه المستثمرون اصحاب راس المال في المصارف والمؤسسة المالية وكفاءة المؤسسة ومدى نجاحها في توليد الارباح من كل وحده من حقوق الملكية	مؤشرات الإيرادات والربحية	4
نسبة العائد على حقوق المالكين			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المصادر (البنك المركزي العراقي تقرير الاستقرار المالي, 2018: 33) (البنك المركزي العراقي تقرير الاستقرار المالي, 2021: 61).

2- مؤشرات التحوط الكلية المستخدمة في العراق:

من خلال مؤشرات وأدوات التحوط الكلية المقترحة من قبل صندوق النقد الدولي سنحاول تطبيق بعض مؤشرات التحوط الكلية على الجهاز المصرفي العراقي لمعرفة مدى إمكانية الاستفادة من تطبيق هذه المؤشرات للتنبؤ بالأزمات المالية وسوف يتم استخدام منهج مدخل الاقتصاد الكلي الذي يعتمد فرضية مفادها أن سلامة الجهاز المصرفي تعكس سلامة الاقتصاد القومي وعليه فإن هذا المدخل يقوم على إيجاد علاقة منتظمة بين المتغيرات الاقتصادية الكلية وكفاءة الجهاز المصرفي لكن قبل استعراض مؤشرات التحوط الكلية المستخدمة في الدراسة التطبيقية لابد من الإشارة إلى أن الاقتصاد العراقي يتسم بالانفتاح الشديد على العالم الخارجي كما تسيطر عليه الصيغة الأحادية إذ يعتمد على منتج واحد بشدة وهو تصدير النفط الذي يشكل نسبة عالية من الناتج والصادرات لذا فإن أي تقلبات لهذا القطاع سينعكس على أداء الاقتصاد الكلي وبالتالي أداء الجهاز المصرفي , ومن المعلوم بأن الأزمة في الدول التي تعتمد بشدة على صادرات المواد الأولية تختلف عن الدول الصناعية فالمشكلات التي تواجه المصارف والقطاع المالي تكون مسبقة بتدهور معدلات التبادل وانخفاض أسعار الصادرات من السلع الأولية والذي لا يؤثر فقط في معدل ربحية بعض الصناعات الكبيرة ولكنه يخفض إيرادات الحكومة ويضعف الطلب المحلي ويهدد ربحية كل المشروعات لذا فإن دور مؤشر معدل التبادل الدولي يجعل من السهل التنبؤ بالمشكلات المالية والمصرفية ومن هذه المؤشرات هي : (البنك المركزي العراقي دائرة العمليات المالية , 2017: 5).

أ- فجوة الائتمان للناتج: Credit-GDP-Gap

استخدام هذا المؤشر من قبل البنك المركزي العراقي في عام 2016 وتم نشره لأول مرة في تقرير الاستقرار المالي لعام 2016 ولكن لم يتم استخدام هذا المؤشر كأداة تحوط كلية وأنما كمؤشر لقياس دورة الائتمان في العراق لذلك يتطلب الاهتمام أكثر بهذا المؤشر باعتباره أحد مؤشرات التحوط الكلية الذي يستخدم في رسم استراتيجية سياسة التحوط الكلية من قبل البنك المركزي العراقي أي يجب استخدامه لمتابعة وضع مصدات من راس المال لمواجهة المخاطر المحتملة من زيادة حجم الائتمان الممنوح وتعد فجوة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي أداة لقياس سرعة نمو الائتمان ولغرض بناء احتياطات إضافية معاكسة للدورات المالية اقترحت لجنة بازل أسلوباً لقياس تلك الدورات بواسطة استعمال الفجوات Gap ويتم التوصل إلى تلك الفجوة من خلال الاتي (Jorge, 2019: 10-17).

يتم استخراج نسبة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي من خلال المعادلة الآتية 1 :

$$Cg = DT / (GDpt-3 + GDpt-2 + GDpt-1 + GDpt) \times 100\%$$

أذ أن

Cg = نسبة الائتمان النقدي إلى GDP

DT = إجمالي الائتمان النقدي خلال فترة معينة.

GDP = الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية.

T = الزمن.

ومن خلال المعادلة (1) يتم التوصل إلى نسبة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي إذ تم تقسيم إجمالي الائتمان النقدي على مجموع الناتج المحلي الإجمالي للفصول الثلاثة السابقة إضافة الفصل الحالي وتم اخذ الفصول السابقة للوصول إلى أدق النتائج وتعطي هذه النسبة صورة أفضل حول نمو الائتمان.

ب - نسبة تغطية السيولة: (LCR)

تهدف هذه النسبة إلى تعزيز إدارة مخاطر السيولة على المدى القصير وذلك من خلال التأكد من احتفاظ المصارف بمخزون كافٍ من الموجودات السائلة عالية الجودة غير المرهونة والتي يمكن تحويلها بسهولة وبسرعة إلى نقد لتلبية احتياجاته من السيولة ضمن نشاطات ضغط لمدة 30 يوماً وتتكون الصيغة العامة لاحتساب نسبة تغطية السيولة LCR من البسط ويشمل الموجودات السائلة عالية الجودة والمقام والذي يتضمن صافي التدفقات الخارجة خلال 30 يوماً ويتم احتساب نسبة تغطية السيولة وفق الصيغة الآتية (ضوابط احتساب نسب السيولة حسب مقررات بازل III الصادرة عن البنك المركزي العراقي، 2017: 5)

$$\text{نسبة تغطية السيولة} = \frac{\text{قيمة الموجودات السائلة عالية الجودة}}{\text{صافي التدفقات النقدية الخارجة خلال 30 يوماً}} \leq 100\%$$

صافي التدفقات النقدية الخارجة خلال 30 يوماً

لضمان سلامة واستقرار القطاع المصرفي استخدم البنك المركزي العراقي هذه النسبة منذ عام 2017 ويتابع هذه النسبة باستمرار وتشير البيانات إلى أن معظم المصارف محتفظة بنسب LCR أكثر من النسبة المقررة كما في عام 2017.

ت - نسبة صافي التمويل المستقرة: (NSFR)

يعرف هذا المعيار على أنه نسبة إجمالي التمويل المستقر المتاح إلى إجمالي التمويل المستقر المطلوب حيث ينبغي على المصارف المحافظة على نسبة (100 %) بشكل دائم أي أن المصارف لديها تمويل متاح مساوٍ للتمويل المطلوب وهو ما يعني أن المصرف قادر على تمويل جانب الموجودات لديه وفق ما تتيج مصادر الأموال في جانب المطلوبيات من قائمة المركز المالي للحد من الاعتماد المفرط على التمويل غير المستقر للأصول الأساسية (غير السائلة غالباً) ضعيفة وفي الأوقات الجيدة قد تقوم البنوك بتوسيع ميزانياتها العمومية بسرعة من خلال الاعتماد على تمويل قصير الأجل والرخيص نسبياً والوفير. ويهدف صافي نسبة التمويل المستقر إلى الحد من ذلك ويسعى بشكل عام إلى ضمان احتفاظ البنوك بهيكل تمويل مستقر وكان أحد أهداف لجنة بازل للإحصاء في تطوير صافي نسبة التمويل المستقر هو دعم الاستقرار

المالي من خلال المساعدة على ضمان أن صدمات التمويل لا تزيد بشكل كبير من احتمالات الضائقة بالنسبة للبنوك الفردية وهو مصدر محتمل للمخاطر النظامية يتم التعبير عن معدل صافي التمويل المستقر كنسبة يجب أن تساوي أو تتجاوز 100% وترتبط هذه النسبة التمويل المستقر المتاح للبنك بالتمويل المستقر المطلوب، كما هو ملخص في الصيغة التالية: (ضوابط احتساب نسب السيولة حسب مقررات بازل III الصادرة عن البنك المركزي العراقي، مصدر سابق: 15).

$$\text{نسبة التمويل المستقر} = \frac{\text{اجمالي التمويل المستقر المتاح}}{\text{اجمالي التمويل المستقر المطلوب}} \leq 100$$

يمكن توضيح أهمية هذه المؤشرات من خلال النقاط الآتية (3: Evans, 2000).

- أ- تسمح بأن يكون تقييم سلامة النظام المالي مبنياً على مقاييس كمية موضوعية.
- ب- تساعد على ترسيخ مبدأ الشفافية والإفصاح وإتاحة مختلف المعلومات للعملاء.
- ت- تعد مقاييس تسمح بمقارنة أوضاع الدول من خلال مجموعة مؤشرات.
- ث- تقوم على معيارية النظم المحاسبية والإحصائية من خلال استخدام المؤشرات نفسها التي تسهل المقارنة محلياً ودولياً.
- ج- تساعد على كشف مخاطر انتقال الأزمات وتعمل على التقليل من حدتها.

ثامناً: الوظيفة الائتمانية للمصارف التجارية

1- مفهوم الائتمان المصرفي:

يعد الائتمان المصرفي من أهم الخدمات التي تقدمها المصارف التجارية للأفراد والمؤسسات الإنتاجية في مختلف القطاعات الاقتصادية لتتمكن هذه المؤسسات من ممارسة عملياتها وأنشطتها إذ أن الائتمان يعبر عن القروض والتسهيلات التي تقدمها المصارف للزبائن مقابل تسديدها في المستقبل ويعد الاستثمار المالي للمصارف أيضاً من أهم المواضيع التي تحتل أهمية كبيرة بالنسبة للمصارف من حيث إدارتها والمساهمين فيها والمتعاملين معها وكذلك المهتمين بدراساتها إذ أن الاستثمار المصرفي يبين ما يستطيع المصرف بلوغه بممارسة أنشطته الاستثمارية المختلفة و كذلك لتتمكن المؤسسة من معرفة قدرتها على بلوغ أهدافها أو لا وهل حققتها بالوسائل المعقولة فإنها بحاجة إلى قياس وتقييم نتائجها وكذلك أهمية الائتمان المصرفي من ناحية انعكاساته في الاستثمار المصرفي سواء كان هذا الانعكاس سلبياً أو إيجابياً بصورة عامة يعرف الائتمان المصرفي بأنه الثقة التي يوليها المصرف لشخص ما سواء أكان طبيعياً أم معنوياً بأن يمنحه مبلغاً من المال لاستخدامه في غرض محدد خلال فترة زمنية متفق عليها وبشروط معينة لقاء عائد مادي متفق عليه وبضمانات تمكن المصرف من استرداد قرضه في حال توقف العميل عن السداد. (منال خطيب، 2004: 4).

2- نشأة الائتمان المصرفي:

يلعب الائتمان المصرفي دوراً مهماً في تطور الخدمات المصرفية ويعد من أهم الإيرادات التي يحصل عليها المصرف والتي تستند إلى دراسة أوضاع المقترض والتأكد من وجود الضمانات لقاء الحصول على التمويل وبمعنى آخر يعتبر الائتمان هو التعبير عن الثقة التي تنشأ بين المقرض أي المصرف والمقترض أي الزبون والتي تدل على توافق الرغبة والحاجات بين من تتوفر لديه الأموال ومن يحتاج إليها. لقد تطورت مؤسسات الائتمان عبر مراحل التاريخ التي مرت بها البشرية حيث إن الائتمان ليس بحديث العهد بل ترجع العمليات الائتمانية بصفتها الأولية والبسيطة إلى عصور قديمة عرفها البابليون منذ سبعة قرون قبل الميلاد كما شاع التعامل بالعمليات الائتمانية في الصين وبعد ذلك ساهم الائتمان في تمويل الصناعات الحرفية وزيادة حجم إنتاجها وتوزيعها مما زاد في حصيلة الأرباح (ارشد وجودة، 1999: 39).

3- أهمية الائتمان المصرفي

يعد الائتمان المصرفي أداة تمويل مهمه تعمل على نقل الاموال او الموارد المالية من المودعين الى المقترضين وهذا يؤدي الى تحريك النشاط الاقتصادي وكذلك يؤدي الائتمان المصرفي دورا فعالا وبالغ الأهمية في عمل المصرف حيث تقوم الوظيفة الائتمانية على تلبية

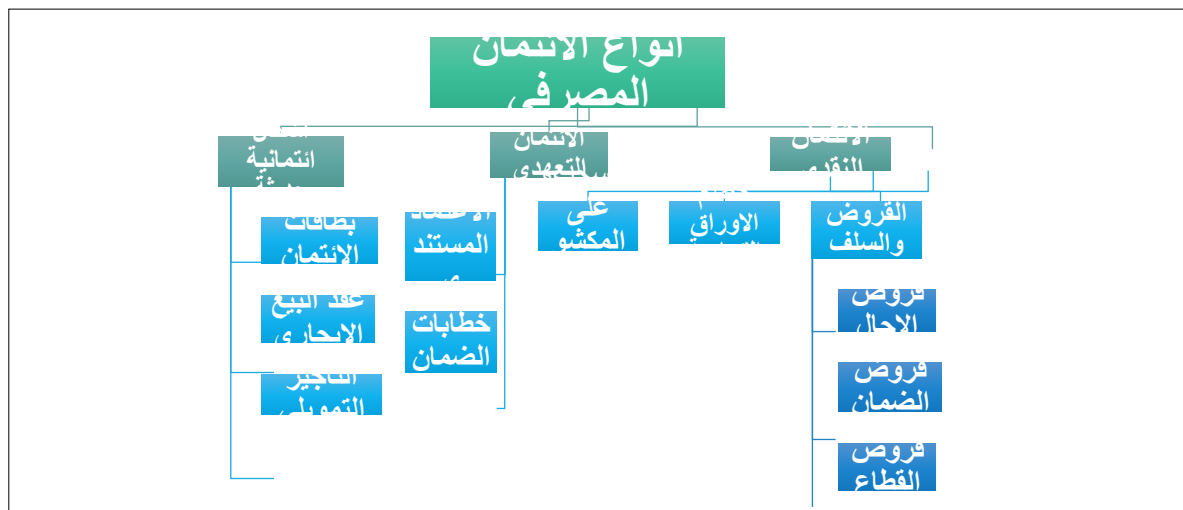
الاحتياجات التمويلية للمؤسسات الاقتصادية والمالية المختلفة وهذا يؤدي الى زيادة الانتاج (فائق, 2015: 17). يحقق الائتمان المصرفي الجزء الاكبر في تحقيق الارباح للمصارف والمؤسسات المالية وهو الاستثمار الاكثر جاذبيه للمصارف التجارية والمؤسسات المالية من خلال الحصول على العوائد المتحققة منه حيث يعمل الائتمان المصرفي على زيادة التجارة بشكل كبير وخاصة التجارة الدولية عن طريق فتح الاعتماد المستندي حيث يقوم بتسهيل وزيادة التبادل التجاري الخارجي ويعمل على توازن الاقتصاد من خلال توزيع الموارد النقدية للمستثمرين وللقطاعات المختلفة للعمل بشكل انسيابي للمشاريع الاستثمارية كافة (عذافة, 2018: 16). كما يمكن النظر الى أهمية الائتمان المصرفي حيث تتكون هذه الأهمية من منظورين مهمين وهما كما يأتي (مطر, 2006: 379) (رمضان واخرون, 2006: 167) (الزبيدي, 2011: 166)

أ- أهمية الائتمان على مستوى المصرف: حيث يشكل الائتمان المصرفي الاستثمارات الأكثر جاذبية من خلاله يستطيع المصرف أن يحقق النمو المستمر والقدرة على تحقيق الأهداف التي يسعى إليها لأن الاهتمام بمفهومه العام يعد شكلا من أشكال استثمار موجودات المصارف التجارية كما أن النشاط المرتبط من العوائد المحققة من خلال الائتمان المصرفي يؤدي دورا مهما في نمو الاقتصاد إلى جانب آخر فإن الائتمان يكون الاستثمار الأكثر خطورة على المصرف من خلال المخاطرة المختلفة التي تؤدي إلى مخاطر اذا تجاوزت حدوده المعينة ولم يستطيع المصرف من تعزيز قدرته على الحد منها.

ب- أهمية الائتمان على مستوى النشاط الاقتصادي: يؤدي الائتمان المصرفي دورا كبيرا وأهمية اقتصادية والارتقاء المتتابع لحركة النمو الاقتصادي في مختلف دول العالم حيث يعتبر من أهم مصادر إشباع الحاجات التمويلية للأفراد والمؤسسات المالية المختلفة ولهذا فإنه كلما زادت عملية تنمية النشاط الاقتصادي كلما زادت الحاجة إلى القروض والائتمان كما يعد الائتمان المصرفي من أهم مصادر التمويل للأنشطة الاقتصادية المختلفة وهو أيضا أداة حساسة وخطيرة قد ينتج عنها آثار اقتصادية غير مرغوبة مما يؤدي إلى آثار أو ضغوط تضخمية.

4- أنواع الائتمان المصرفي

يمكن تقسيم الائتمان المصرفي المقدم من قبل المصارف التجارية على انواع متعددة حيث يتكون من الائتمان النقدي والائتمان التعهدي وهناك كذلك اشكال حديثه للائتمان والشكل (2) يوضح انواع الائتمان المصرفي.



شكل (2)

أنواع الائتمان المصرفي

المحور الثالث: سياسة التحوط الكلية المستخدمة من قبل البنك المركزي العراقي

أولاً: البنك المركزي العراقي

بعد عام 2003 شهد الاقتصاد العراقي مرحلة جديدة ادت هذه المرحلة الى تغييرات اهمها حصول البنك المركزي العراقي على استقلاله وادى هذا الى رسم السياسة النقدية وتحديد الادوات الملائمة في تنفيذ تلك السياسة وكذلك ادت هذه المرحلة عن استحداث ادوات جديدة تلائم توجهات اهداف البنك المركزي في العراق ولعل اهمها رفع قيمة الدينار العراقي واستقرار الاسعار من خلال سعر الصرف وسعر الفائدة اذ تتميز هذه الادوات المستحدثة بانها تمكن البنك المركزي من التحكم بحجم الائتمان على المستوى الكلي بصورة غير مباشرة كما انها اكثر مراعاة لقواعد العرض والطلب في السوق ويعتبر البنك المركزي العراقي هو في قمة الجهاز المصرفي في العراق ويمثل اعلى سلطه نقديه في الدولة ويعد البنك المركزي مؤسسه حكومية تتمتع باستقلاليه في عمليات اصدار النقد وعمليات التمويل الهامه للحكومة وكذلك يقوم بالأشراف والرقابة على المصارف التجارية وذلك من خلال ادارته في هذه العمليات وبوسائل مختلفة ومتعددة يؤثر في المؤسسات المالية ولذلك بغيت دعم ومسانده السياسة الاقتصادية ككل للحكومة (الشيباني ، 2021 : 38).

ثانياً: المصارف التجارية العراقية

يشكل القطاع المصرفي العراقي حلقة اساسية في سلسلة الاقتصاد العراقي ويعاني الاقتصاد العراقي من مشاكل متعددة ومعقدة سواء تلك المتعلقة بالتشريعات والضوابط والمحددات للإدارة المركزية للاقتصاد او تلك المتعلقة بعدم الاستقرار الاقتصادي والوضع الأمني الذي تمر به البلاد في السنوات الاخيرة وخاصة منذ عام 2003 وحتى الوقت الحاضر مما ادى الى ظهور معوقات حقيقية امام محاولات اصلاح المصرفي وعلى الرغم من اداء القطاع المصرفي العراقي بجهوده الذاتية وتحت اشراف البنك المركزي في تقديم خدماته للجمهور وفق الامكانيات الادارية والمصرفية والفنية المتاحة الا ان مشاركة القطاع المصرفي في التنمية الاقتصادية كانت محدودة بسبب مواجهته للتحديات والمشاكل والمعوقات التي ترجع لأسباب موضوعية وذاتية مثل انخفاض اسعار النفط والازمة الاقتصادية الخانقة التي تعرض لها العراق والحرب على الارهاب والركود الاقتصادي وانخفاض معدل النمو الاقتصادي وخاصة في السنوات الاخيرة. (النصيري، 2018 : 1)

المحور الرابع:

أولاً: الجانب الوصفي لمؤشرات سياسة التحوط الكلية المطبقة في العراق خلال فترة الدراسة

أدخلت بازل 3 إطاراً جديداً لتنظيم السيولة إذ ركزت على رؤوس الأموال ذات الجودة العالية الأسهم العادية يتألف المعيار الجديد للسيولة من نسبة تغطية السيولة (LCR) الامر الذي يتطلب من المصارف أن تحتفظ بكمية كافية من الموجودات السائلة عالية الجودة تمكنها من مواجهة الحالات الضاغطة لمدة لا تقل عن (30) يوماً وكذلك من نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR) الذي يعد أداة رقابة بنوية في قياس مستوى السيولة والجدول (5) يبين تطبيق النسب المذكورة أعلاه من قبل القطاع المصرفي العراقي

جدول (5) تطبيق النسب من قبل المصارف

2021	2020	2019	2018	2017	النسبة العام
%100	%100	%100	%90	%80	نسبة تغطية السيولة (LCR)
%100	%100	%100	%100	%100	صافي التمويل المستقر (NSFR)

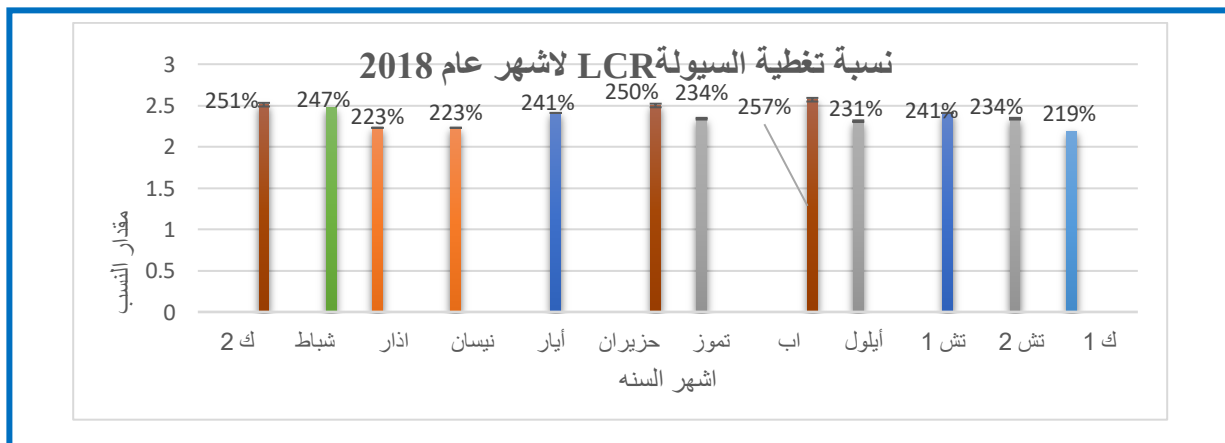
المصدر: البنك المركزي العراقي دائرة العمليات المالية وإدارة الدين. (تقرير الاستقرار المالي، 2021: 64)

ثانياً: تحليل المؤشرات الخاصة بسياسة التحوط الكلية

1- نسبة تغطية السيولة LCR

يهدف مراقبة سيولة المصارف وللتأكد من احتفاظ المصرف بمستوى كافي من السيولة التامة يتم تحويلها بشكل فوري الى نقد للوفاء بالتزاماته خلال 30 يوم في ظل سيناريو خاص بالأوضاع الضاغطة حيث طبق البنك المركزي العراقي هذه النسبة ابتداء من عام 2017 بنسبة % 80 وتتم بشكل تدريجي حتى تصل الى 100 % ويجب ان لا تقل عن هذه النسبة، من أجل ان يكون المصرف قادر على ضمان تلبية التزاماته وحاجاته من السيولة لمدة 30 يوم.

حققت المصارف العاملة في العراق معدل سيولة عالية لنسبة تغطية السيولة LCR اذ لم ينخفض المعدل الشهري هذه النسبة ان الحد الأدنى المقرر لها خلال عام 2018 وقد سجلت هذه النسبة اعلى معدل لها في شهر نيسان اذ بلغت 3309 % وذلك نتيجة ارتفاع هذه النسبة ارتفاع لبعض المصارف المؤسسة حديثاً في حين كان أدنى معدل لنسبة شهر ايلول اذ بلغت 406 % وهي اعلى بكثير من الحد الأدنى لنسبة والبالغة 100% نجحت المصارف العراقية في تطبيق نسبة تغطية السيولة LCR بصفه قطاع مصرفي كامل اما بصفه مصارف منفردة فهناك بعض المصارف التي لم تستوفي النسبة المطلوبة في حين ان بعض المصارف بلغت نسبته عالية وصلت الى حدد حدود مرتفعة جدا وهذه نسب تعكس قدرتها على مواجهه السيولة خلال 30 يوم ويوضح شكل (5) المعدل الشهري لنسبة LCR للمصارف العاملة في العراق لسنة 2018.



المصدر: البنك المركزي العراقي دائرة مراقبة الصيرفة. (تقرير الاستقرار المالي، 2018: 36)

شكل رقم (5)

نسبة تغطية السيولة LCR لعام 2018

2- نسبة صافي التمويل المستقر NSFR

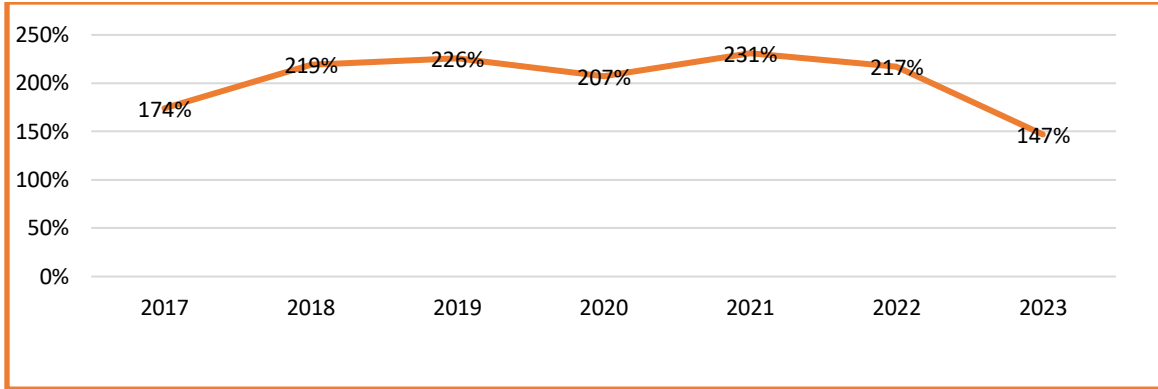
يبين الجدول (9) نسبة صافي التمويل المستقر للمصارف العراقية خلال مدة الدراسة من 2017 ولغاية 2023، مع العلم ان البيانات المتاحة كانت على اساس فصلي، وكما مبين في الجدول

جدول (9) نسبة صافي التمويل المستقر

السنة الشهر	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
ف1	140%	240%	241%	211%	217%	224%	156%
ف2	139%	222%	213%	208%	228%	222%	150%
ف3	198%	198%	215%	200%	240%	213%	140%
ف4	217%	217%	233%	207%	240%	207%	141%
الوسط الحسابي	174%	219%	226%	207%	231%	217%	147%
الانحراف المعياري	34.66%	14.96%	11.86%	4.03%	9.58%	6.87%	6.61%

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على تقارير البنك المركزي العراقي للاستقرار المالي للأعوام (2017 – 2023)

يتبين من الجدول (9) قدرة المصارف العاملة في السوق العراقي على المحافظة على نسبة 100% لتوفير السيولة اللازمة لمواجهة التزاماتها، ما يعني ان المصارف قادرة على تمويل موجوداتها وفق ما تطيحها متطلباتها من اموال. وبالتدقيق في الجدول (9) نجد ان عام 2021 حقق اعلى نسبة صافي تمويل مستقر بلغت (231%)، فيما كانت اقل نسبة للانحراف المعياري في عام 2020 بلغت (4.03%). ويبين الشكل (26) ادناه تمثيلا لبيانيا للجدول (9).



شكل (26) نسبة صافي التمويل المستقر
المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (9)

وبين الجدول (17) اختبار الفرضية الفرعية الثالثة

جدول (17) اختبار العلاقة بين نسبة صافي التمويل المستقر والائتمان النقدي

الائتمان النقدي	المتغير التابع
	المتغير المستقل
-0.12	نسبة صافي التمويل المستقر

المصدر: اعداد الباحث

يبين الجدول (17) ان هناك علاقة ارتباط عكسية وغير دالة معنوية عند مستوى 5% بين نسبة صافي التمويل المستقر والائتمان النقدي، وهذا يعني انه كلما ازادت نسبة صافي التمويل المستقر كلما قل الائتمان النقدي. يستدل الباحث على رفض الفرضية الفرعية الثانية بمعنى (لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين نسبة صافي التمويل المستقر والائتمان النقدي).
وبين الجدول (20) اختبار الفرضية الفرعية الثالث.

جدول (20) اختبار العلاقة بين نسبة صافي التمويل المستقر والائتمان التعهدي

معامل قيمة التفسير R^2	قيمة مستوى معنويتها t	الائتمان التعهدي		المتغير التابع
		β	α	
0.17	-2.33*	2671739.244-	10964334.870	نسبة صافي التمويل المستقر

المصدر: اعداد الباحث

*معنوي بمستوى 5%

يبين الجدول (20) الآتي:

- 1- تؤثر نسبة صافي التمويل المستقر تأثيراً سلبياً في مقدار الائتمان التعهدي وبمقدار (2671739.244) دينار إذا ازدادت بمقدار وحدة واحدة.
 - 2- بلغت قيمة t التي تقيس معنوية معامل الانحدار (-2.33) وهي قيمة معنوية عند مستوى 5%.
 - 3- بلغت قيمة معامل التفسير (0.17) وهذا يعني ان نسبة صافي التمويل المستقر تفسر ما نسبته 17% من التغيرات التي تحصل في الائتمان التعهدي.
 - 4- من التحليل المتقدم يستدل الباحث على قبول الفرضية الفرعية الاولى بمعنى (تؤثر نسبة صافي التمويل المستقر بصورة معنوية في الائتمان التعهدي).
- الفرضية الرئيسية الرابعة (تؤثر مؤشرات التحوط بصورة معنوية في الائتمان النقدي). وتفرع عنها الفرضيات الفرعية الآتية:

- 1- تؤثر نسبة فجوة الائتمان بصورة معنوية في الائتمان النقدي.
- 2- تؤثر نسبة تغطية السيولة بصورة معنوية في الائتمان النقدي.
- 3- تؤثر نسبة صافي التمويل المستقر بصورة معنوية في الائتمان النقدي.

ثالثاً: تحليل المؤشرات الخاصة بالائتمان

يسعى الباحث في هذه الفقرة الى اجراء التحليل المالي للمتغير التابع في الدراسة وهو تحليل المؤشرات الخاصة بالائتمان وعلى النحو الاتي:

1- تحليل مؤشرات الائتمان التعهدي

يبين الجدول (10) ادناه تحليل بيانات الائتمان التعهدي لقطاع المصارف العراقية للمدة من 2017 ولغاية 2023، وعلى النحو الاتي:

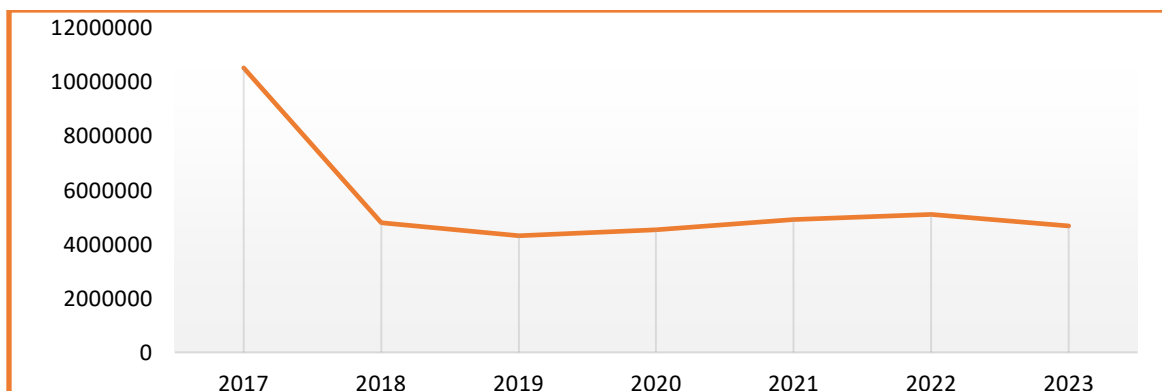
جدول (10) تحليل الائتمان التعهدي (مليون دينار)

السنة الشهر	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
1	12,198,603	5,405,465	4,385,926	4,154,135	4,664,859	5,063,543	5,055,624
2	11,812,852	5,265,519	4,374,606	4,798,726	5,058,658	5,198,873	4,730,344
3	11,410,407	5,119,149	4,268,260	4,793,595	4,951,818	5,176,572	4,692,739
ف1	11,807,287	5263377.667	4342930.667	4582152	4891778.33	5146329	4826235.6
4	11,422,781	4,954,464	4,437,484	4,757,355	5,014,201	5,119,072	4,667,949
5	11,491,819	4,827,575	4,423,234	4,777,607	4,908,110	5,116,444	4,579,337
6	11,178,848	4,594,021	4,318,880	4,677,990	4,809,396	5,187,166	4,652,231

4633172.3	5140894	4910569	4737650.667	4393199.333	4792020	11364482.67	ف2
4,601,103	5,103,883	4,756,756	4,524,847	4,359,851	4,673,910	10,755,469	7
4,560,378	5,035,340	4,791,644	4,480,909	4,329,318	4,649,295	10,447,082	8
4,480,709	5,032,349	4,947,165	4,344,274	4,207,323	4,644,126	10,409,367	9
4547396.6	5057190	4831855	4450010	4298830.667	4655777	10537306	ف3
4,506,682	5,010,943	4,963,363	4,230,590	4,198,366	4,590,155	10,083,721	10
4,750,981	4,965,313	4,920,705	4,201,960	4,214,995	4,460,646	9,880,607	11
4,748,926	5,077,368	5,143,670	4,703,897	4,223,147	4,368,360	5,104,492	12
4,668,863	5,017,875	5009246	4,378,816	4,212,169	4,473,054	8,356,273	ف4
4,668,917	5,090,572	4,910,862	4,537,157	4,311,783	4,796,057	10,516,337	الوسط الحسابي
145328.60	70409.693	129535.29	238342.146	83280.7367	310970.085	1767183.64	الانحراف المعياري

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على تقارير البنك المركزي العراقي المديرية العامة للإحصاء للأعوام (2017 – 2023)

يتبين من الجدول (10) ان اعلى معدل للانتماء التعهدي كان في عام 2017 بمبلغ انتماء (10,516,337) مليون دينار، بانحراف معياري (1767183.64) دينار. اما اقل معدل للانتماء التعهدي فقد كان في عام 2019 بمبلغ (4,311,783) مليون دينار، بانحراف معياري (83280.7367) دينار. بشكل عام يتبين من خلال الاطلاع على الجدول ان هناك تذبذباً في وثيرة منح الائتمان التعهدي، حيث يلاحظ ارتفاع معدل مبلغ الائتمان في سنوات وانخفاضه في اخرى، وهذا يعود بالتأكيد الى طبيعة الاقتصاد السائد من حيث الازدهار او الركود. ويبين الشكل (27) رسماً بيانياً لتطور الائتمان التعهدي عبر الزمن.



شكل (27) الائتمان التعهدي

المصدر اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (10)

رابعاً: الاستنتاجات

توصلت الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات استناداً الى نتائج التحليل المالي والاحصائي ويمكن تلخيصها بما يأتي.

- 1- ان تطبيق سياسة التحوط الكلية بما يتناسب مع طبيعة القطاع المصرفي العراقي من شأنه ان يزيد من الاستقرار المالي ويجعل القطاع المالي داعماً للنمو الاقتصادي.
- 2- يطبق البنك المركزي العراقي عدداً من مؤشرات التحوط الكلية ومنها نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر وفجوة التمويل وفقاً لمتطلبات بازل 3 منذ عام 2017 والتي تحد من مخاطر السيولة علماً بأن أغلب المصارف ملتزمة بالنسب المعيارية.
- 3- أظهرت نتائج الدراسة ان الوظيفة الائتمانية للمصارف التجارية المتمثلة بالائتمان التعهدي والنقدي توجد علاقة تأثير وارتباط مع أدوات سياسة التحوط الكلية المستخدمة من قبل البنك المركزي العراقي

خامساً: التوصيات

- بعد معرفة الاستنتاجات من خلال المبحث الاول للفصل الرابع توصل الباحث الى جملة توصيات أهمها ما يأتي.
- 1- إنشاء قاعدة بيانات للمؤشرات التحوط الكلية وتوسيعها وتطويرها بحيث يمكن رفع تقارير دورية لمواجهة احتمالات الأزمات قبل وقوعها.
 - 2- ضرورة استخدام نسبة الفجوة الائتمانية الى الناتج المحلي الاجمالي كأداة احترازية رقابية لمراقبة مستوى نمو الائتمان المصرفي نسبة الى الناتج المحلي الاجمالي وبناء مصدات كافية.
 - 3- ضرورة إيجاد مجموعة من القوانين والتشريعات التي تمكن البنك المركزي من ممارسة دوره الرقابي بشكل فعال وتساعد على تبني مؤشرات الحذر التام، بالإضافة الى الاهتمام بتطوير الموارد البشرية لتأهيل الكوادر الرقابية من خلال إخضاعها لدورات تدريبية تتعلق بواقع عملها الرقابي وخاصة المؤشرات التي تم توضيحها.

Arabic Sources

- 1- Al-Rifai Omar Basim, Dictionary of Business Administration Terms, Aleppo, 2008
- 2- Samri Al-Nusairi, The Iraqi Banking Sector, Challenges and Opportunities for Reform, Papers on Economic Policy, Iraqi Economists Network, Baghdad, 2018
- 3- 4-Al-Zubaidi Hamza Mahmoud (2011) Bank Management: Deposit Mobilization Strategy and Institutional Presentation
- 4- -Al-Warraaq Publishing and Distribution, Amman, Jordan
- 5- 6-Manal Khatib: The Cost of Bank Credit and Risk Measurement Applied to a Syrian Commercial Bank, Master's Thesis, Faculty of Economics, University of Aleppo, Syria, 2004 7- Arshid Abdul-Muati Reda and Joudah Mahfouz Ahmed, Credit Management, Wael Publishing House, Jordan, 1999
- 6- 8-Central Bank of Iraq, Financial Stability Report, 2018
- 7- 9-Central Bank of Iraq Reports, General Directorate of Statistics, 2017–2023
- 8- 9-Central Bank of Iraq, Banking Supervision Department. (Financial Stability Report, 2018)
- 9- 10-Central Bank of Iraq, Banking Supervision Department. (Financial Stability Report, 2019)

- 10- Lim, C., Columba, F., Costa, A., Kongsamut, P., Otani, A., Saiyid, M., Wezel, T., Wu, X., 2011. Macroprudential Policy: What Instruments and How to Use Them?Lessons from Country Experiences. IMF Working
- 11- Dunbar, S. R. (2016). Speculation and Hedging. University of Nebraska-Lincoln,
- 12- Tomuleasa, Ioana-Iuliana (2015)• Macroprudential policy and systemic risk: An overview, Procedia Economics and Finance
- 13- Schoenmaker, D. and Wiert, P. (2011), ‘Macroprudential policy: the need for a coherent policy framework’, Duisenberg School of
- 14- Finance Policy
- 15- Borchgrevink, H, S Ellingsrud, and F Hansen (2014): “Macroprudential Regulation – What, Why and How”, Norges Bank: Staff Memo
- 16- International Monetary Fund,2014
- 17- Brzoza-Brzezina, M., Kolasa, M. and K. Makarski (2013), “Macroprudential policy instruments and economic imbalances in the euro area”, ECB Working Paper Series No. 1589, September 2013
- 18- De Bandt, O., Hartmann, P., 2000. Systemic Risk: A survey. Tech. Rep., CEPR Discus-sion Papers
- 19- Eiteman, David K.; Stonehill, Arthur I. Moffett; Michael H. (2004),
- 20- Multinational Business Finance, International edition, 10th edition, Pearson Addison Wesley
- 21- Haushalter, D. G. (2000). Financing Policy, Basis Risk, and Corporate Hedging: Evidence from Oil and Gas Producers. *Journal of Finance*
- 22- Nance, D. R., Smith, C. W. JR., and Smithson, C. W. (1993). On the
- 23- Determinants of Corporate Hedging. *Journal of Finance*
- 24- Almahadin, H. A., Kaddumi, T., &Qais, A. K. (2020). Banking soundness- financial stability nexus: empirical evidence from Jordan. *Banks and Bank Systems*,
- 25- Swamy, V. (2014). Testing the interrelatedness of banking stability measures. *Journal of Financial Economic Policy*